

منصة لانطلاق مشروع بحثي جديد لمعهد البحوث بالجامعة.. الدكتور الدرهم:

مؤتمر الدوحة ينسجم مع جهود قطر في تعزيز مكافحة التطرف

خبراء العالم يبحثون في الدوحة أسباب التطرف ومخاطره وآليات المكافحة



أحمد البيومي

انطلقت صباح أمس فعاليات المؤتمر الدولي حول دراسة أسباب التطرف الذي ينظمه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر بحضور نخبة واسعة من الخبراء الدوليين والعلماء وصناع القرار من مختلف دول العالم. وخلال الجلسة الافتتاحية قال الدكتور حسن بن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر إن الخبراء سيبحثون على مدى يومين العوامل المسببة للتطرف ومخاطره، وآليات التصدي لهذه الظاهرة، وتقييم الجهود الدولية لرصد ومكافحة الراديكالية والتطرف العنيف.

وأكد الدكتور الدرهم أن المؤتمر يناقش ظاهرة التطرف وأسبابها، وكذلك القدرة على التصدي له، انتهاء بالجهود الوطنية والدولية لرصد ومكافحة الراديكالية والتطرف، مشدداً على أن هذه الفعاليات العلمية تنسجم مع الجهود الحثيثة والمستمرة التي تبذلها دولة قطر لتعزيز التقدم في مكافحة التطرف والإرهاب في منطقتين دوليتين مختلفتين. وأضاف أن المؤتمر يشكل منصة لانطلاق مشروع بحثي جديد مهم أطلقه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بالشراكة مع عدد من مراكز البحوث ومعاهد السياسات المتميزة حول العالم بهدف تطوير مؤشر دولي لقياس مستوى التطرف المؤدي إلى العنف ودراسة محدثاتها وتتبعها عبر الزمان والمكان، للوصول إلى بيانات دولية حول هذه الظاهرة تتاح للباحثين وصناع السياسات. وأوضح أن هذه البيانات ستساعد في فهم سبب ميول بعض الأفراد والجماعات نحو التطرف بينما يرفض آخرون ذلك على الرغم من تعرضهم للضغوط والظروف نفسها، مؤكداً في السياق ذاته أهمية هذه البيانات على مستوى الدول لتقييم نجاح الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة التطرف وعلى تطوير وتنفيذ أدوات ومنهجيات جديدة لتقييم المخاطر. وأشار رئيس جامعة قطر إلى أن هذا المشروع البحثي يمثل نهاية مشوار طويل من الأبحاث المسحية على المستوى العالمي التي أجراها المعهد منذ تأسيسه في العام 2008.

وأشاد بالإنجازات التي حققتها المعهد في مجال البحوث خلال السنوات الماضية على المستوى المحلي أو الدولي، حيث أجرى المعهد العشرات من المسوح العلمية عالية الجودة للمواطنين والمقيمين في قطر. كما أشرف على تنفيذ العديد من المسوح خارج قطر.

وتابع بقوله إن هذه البحوث أدت إلى تحقيق تقدم على المستويين النظري والمنهجي في مجموعة متنوعة من المجالات تتراوح بين

الإرهاب. ومنها التعامل مبكراً مع الأشخاص الذين لديهم توجه ونزعات نحو العنف والإرهاب. علاوة على ذلك يجب توفير سبل تحقيق المكافحة المستدامة. ونهت إلى أنه يجب أن نقر بأن هناك فجوات في معالجة الظاهرة والتعامل معها والجهود المرتبطة بمكافحتها. وهذه الفجوات تظهر في عملية تحليل الأدلة المرتبطة بالإرهاب.

تعاون دولي

وأضافت بأن لجنة مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الأمم المتحدة تبنت بعض المناهج لمكافحة الإرهاب وتناول تلك الفجوات، وتم عقد جلسات تتعلق بهذا الأمر مع مختلف الفاعلين سواء المجتمع الأكاديمي أو المجتمع المدني وتم التوصل إلى نتائج مع هؤلاء الشركاء، ويتم الآن التركيز على أدوات تحليل المخاطر، منوهة بأن هذه الأدوات يجب ألا تكون مبنية على عناصر تمييز كما يجب أن تكون خاضعة للقانون الدولي وتخضع للقوانين الدولية.

وتطرق إلى ضرورة التطرق إلى أسباب ودوافع الإرهاب، مؤكدة أن هذا المشروع لا يمكن أن يكون للحكومات فقط، بل يجب أن يكون شراكة بين كافة المعنيين كالأكاديميين والسياسيين ودور العبادة ومؤسسات التعليم وغيرها. وشددت على أهمية عقد مؤتمر دولي حول أسباب التطرف، حيث أن هناك عملاً مشتركاً بين الجامعات والباحثين من جانب، وآليات مجلس الأمن من جانب آخر في إطار مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب.

المدير التنفيذي لإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب بمجلس الأمن الدولي على الحاجة إلى نهج عملي مدروس لمكافحة ظاهرة الإرهاب ودراسة أسباب جنوح البعض نحو هذه الآفة الخطيرة والدوافع الحقيقية لانخراطهم في صفوف الإرهابيين. ودعت إلى شراكات حقيقية بين الحكومات والمراكز البحثية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة لوضع آليات فعالة وسياسات قائمة على الأدلة وتطوير ممارسات سليمة لمواجهة ظاهرة التطرف، منوهة إلى قرار مجلس الأمن الذي دعا الدول إلى تطوير أدوات تقييم المخاطر للأفراد الذي تظهر عليهم علامات تطرف قد تؤدي إلى العنف.

وأضافت بأن طبيعة مكافحة الإرهاب دولية، وهناك حاجة لوجود أساليب جماعية في التعامل مع الظاهرة، مشيرة إلى أن العالم يواجه الكثير من التحديات في سياق التعامل مع مكافحة الإرهاب. ويجب أن تكون هناك استجابة لهذه التحديات والقيام بإجراءات دولية شاملة لفهم وتحديد ومعالجة أسباب الظاهرة.

ودعت المجتمع الدولي لزيادة وتضافر جهود مكافحة الإرهاب الذي لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. وقالت علينا أن نقر بأن هناك دولا لديها العوامل المؤهلة للتطرف والإرهاب حيث يوجد بها مشكلات عديدة سياسية واقتصادية وغياب القانون وحقوق الإنسان، وكلها عوامل تشجع على تبني أفكار التطرف وممارسة العنف والإرهاب.

ونوهت إلى أن مجلس الأمن الدولي طالب الدول بتوفير أدوات القياس الخاصة بمخاطر

الصحة والهجرة والاقتصاد والعلوم السياسية وأساليب البحث في المسح الجنائي العلمي. وقال إن المعهد له تاريخ زاخر بالتعاون الدولي، فقد شارك كثيراً في مشاريع البحوث عبر الدولية للاستفتاء وجمع المعلومات، مثل مسح القيم العالمي، ومسح الباوميتر العربي، وقد اشترك مع عشرات الجامعات في داخل وخارج قطر في دراسة مدعومة بأكثر من 5 ملايين دولار مقدمة على شكل منح من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي وجامعة قطر وأماكن أخرى. وأكد في ختام كلمته على أن معهد البحوث سيقوم بنجاحا مشابهاً في هذا المشروع التعاوني الذي نحن بصدد دراسته دوافع التطرف.

من جانبها، أكدت السيدة ميشيل كونيكنس

توفر البيانات يساعد في فهم أسباب الميول نحو التطرف والإرهاب

كونيكنس: مؤتمر الدوحة مهم لفهم أسباب التطرف وسبل مكافحته



الحضور في المؤتمر (تصوير إبراهيم كويتي)

